الصباح الاقتصادية
16
العدد 1802 - السنة السادسة
الخميس 5 جمادى الأولى 1435 - الموافق 6 مارس 2014
Thursday 6 March 2014 - No.1802 - 6th Year

أغلقت على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة

تطورات سياسية ومضاربات وبيوعات عشوائية وراء هبوط البورصة

ساهمت مؤثرات سلبية عديدة في مجريات جلسة سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» امس ومنها التطورات السياسية الاقليمية المفاجئة علاوة على الحركات المضاربية العنيفة والبيوعات العشوائية من جانب صغار المتداولين الأمر الذي افقد المؤشر السعري توازنه.

وكان لافتا في مجريات الأداء التخبط الواضح من جانب بعض المحافظ المالية في الأوامر سواء كان من خلال الشراء او البيع في نصف الساعة الاخيرة وهو ما يدل على حال الهبوط تاثرا باداء جميع اسواق المال الخليجية لذا كانت حالة الترقب والحيطة في تداولات المزاد «دقيقتان قبل الاغلاق» هي المهيمنة.

وشهدت بعض اسهم القطاع المصرفي مزيدا من الضغوطات من جانب المضاربين في وقت مازالت الدفة داخل السوق تميل الى اسهم الشركات الرخيصة والتي تتراوح أسعارها ما بين 100 و200 فلس على الرغم من تركيز أوامر الشراء على بعض الأسهم التشغيلية.

وقد نشطت وتيرة الشائعات حول موقف بعض الشركات المتعثرة في الافصاح عن بياناتها المالية عن عام 2013 ما يعني ان الفرص مواتيه استثماريا لبعض المضاربين ومن يقتنص الفرصة خاصة بعد تدني المستويات السعرية للاسهم التي عكستها ايضا السيولة النقدية التي مازالت تراوح مكانها.

وغابت للجلسة السابعة على التوالي التداولات المنتقاة من جانب بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التي في ما يبدو منشغلة بالاستثمار في اسواق خليجية ولكنها قد تعود بعدما المت التطورات في عموم اسواق المنطقة.

ومن المتوقع أن تشهد غدا الجلسة الختامية للاسبوع مزيدا من التراجعات وفقا لتطورات المنطقة على الصعيد السياسي اضافة الى ارتفاع حدة مثوال عمليات التجميع وحصد الارباح وتوفير الكاش للاسبوع المقبل باستراتيجية جديدة.

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في مؤشراته الثلاثة بواقع 55 نقطة للسعري و9ر1 نقطة للوزني و«كويت 15» بواقع 4 نقاط.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 6ر31 مليون دينار كويتي بكمية اسهم بلغت نحو 349 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 7047 صفقة.

وعلى الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني جلسة على تراجع نسبته 0.42 في المئة ليغلق عند مستوى 458.07 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع بنسبة 0.37 في المئة مغلقاً عند مستوى نقطة 1085.96 وخسائر 4.04 نقطة.

وجاء الإعلان عن سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، باثر سلبي على اسواق المال الخليجية، حيث قررت السعودية والإمارات والبحرين في تطور غير مسبوق على صعيد العلاقات الخليجية سحب سفرائها بشكل جماعي من قطر، متهمة الدوحة بعدم تطبيق اتفاق الرياض الذي كان ينص على وقف دعم «الإعلام المعادي» والتوقف عن مساندة ما وصفته الدول الخليجية بـ«التدخل في الشؤون الداخلية» وكل من يهدد «أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد» عن طريق العمل الأمني أو السياسي.

وفي تعليقه على اداء جلسة قال «محمد النجار» مدير إدارة التحليل الفني للأسواق العربية بشركة «ICN» للبحوث الاقتصادية أن المؤشر السعري عاود الإغلاق ادني مستوى 7500 نقطة الذي كان يمثل دعم سابق للمؤشر السعري ارتد منه مع بدايات العام الحالي مما يفتح الطريق أمام المؤشر بمزيد من الهبوط يصل إلى المستويات التالية 7330 نقطة وسط الارتفاع الملحوظ في حجم التداول هو الاعلى منذ بداية فبراير الماضي.

نمو التداولات

شهدت تعاملات جلسة نمو في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام مرتفعة إلى 354 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 292.9 مليون سهم في الجلسة السابقة بنمو نسبته 20.9 في المئة.

كذلك قيم التداول فقد جاءت هي الأخرى على ارتفاع لتبلغ 31.8 مليون دينار، مقابل 28.6 مليون دينار في الجلسة الماضية بنمو نسبته 28.6 في المئة.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 7182 صفقة مقابل 6439 صفقة في الجلسة السابقة بارتفاع نسبته 11.5 في المئة.

انشط القيم

استطاع سهم «أدنك» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 42.4 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 583 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.7 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 39 فلس.

أما عن القيم فقد تصدرها سهم «وطني»، بقيم تداول بلغت في نهاية تعاملات 3.3 ملايين سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 59 صفقة، وأحجام تداول بحوالي 3.4 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 980 فلسا.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «الأنظمة» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 5.7 في المئة بإغلاقه عند مستوى 465 فلسا، تلاه سهم «سفن» بنسبة 5.3 في المئة وسعر 158 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «القابضة المصرية الكويتية» بارتفاع 5.3 في المئة وسعر 300 فلس.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «زيما» بنسبة تراجع 26 في المئة ليغلق عند مستوى 114 فلس تلاه سهم «بحرية» بانخفاض نسبته 5.9 في المئة بإغلاقه عند مستوى 160 فلسا، وكذلك سهم «بنك الإثمار» تراجع بنسبة 5.6 في المئة ، ومستوى سعري 51 فلسا.

السياسة تجر السوق إلى الأحمر

«بورصة قطر» تتراجع إلى أدنى مستوياتها في شهر بعد سحب سفراء 3 دول عربية

تراجعت بورصة قطر بنحو كبير في أعقاب إعلان السعودية والإمارات والبحرين عن سحب سفرائها من دولة قطر. وهبط المؤشر العام دون مستوى 11400 نقطة بانخفاض جاوز 2.3 في المئة فاقدا مايقرب من 300 نقطة ليبلغ مستوى 11307.67 نقطة. وقال محمد الجندي، مدير إدارة البحوث لدي «أى سى آن» :«تهاوت مؤشرات بورصة قطر بعد إعلان 3 دول عربية عن سحب سفرائها من قطر مما تسبب فى حالة من الهلع بين المستثمرين خاصة الأجانب».

وقالت الدول الثلاثة، في بيان مشترك انهم اضطرو للبدء في اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية أمنها واستقرارها وذلك بسحب سفرائها من دولة قطر اعتباراً من اليوم.

وأكد البيان حرص الدول الثلاثة على مصالح كافة شعوب دول المجلس بما في ذلك الشعب القطري الذي تعده جزءا لا يتجزأ من بقية دول شعوب دول المجلس، وأعربو عن أملهم في أن تسارع دولة قطر إلى اتخاذ الخطوات الفورية للاستجابة لما سبق الاتفاق عليه ولحماية مسيرة دول المجلس من أي تصدع والذي تعقد عليه شعوبها آمالاً كبيرة».

وتخلت جميع الأسهم المتداولة عن مكاسبها بعد ان تلونت بالأحمر ولم يرتفع سوي 7 أسهم فقط تصدرهم «العامة للتامين» و«الإسلامية القابضة» بنسب جاوزت 4.26 في المئة و 4.22 في المئة على الترتيب. وأضاف الجندي، عمد المتعاملين إلى البيع عشوئيا خوفا من تصاعد حدة الأزمة في الأيام القادمة، ما دفع المؤشر العام إلى التخلي عن معظم مكاسبه الصباحية والترنح إلى أدني مستوياته منذ شهر تقريبا». وتابع : «تخلي المؤشر العام عن مستوي دعمه الهام عند 11350 نقطة وسط احجام تداول مكثفة تشير إلى تزايد عمليات البيع من قبل المستثمرين».

وارتفعت مستويات السيولة بنحو كبيراً بعد تجاوزها حاجز المليار ريالا بتداول أكثر من 18.6 مليون سهما من خلال 11793 صفقة منفذة.

المركزي: عرض النقد بمفهومه الواسع انخفض بنسبة 0.7 في المئة يناير الماضي

أظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي ان عرض النقد بالمفهوم الواسع «ن2» انخفض بنسبة 0.7 في المئة في شهر يناير الماضي مقارنة بديسمبر الماضي ليبلغ 2ر32513 مليون دينار كويتي.

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية في البنك في نشرتها الشهرية عن يناير الماضي التي خصت بها وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت 0.9 في المئة الى 27887.6 مليون دينار في حين ارتفعت الودائع بالعملات الاجنبية 0.9 في المئة الى 3150.8 مليون دينار.

واضافت ان اجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي والمتمثل بسندات «المركزي» استقر في يناير الماضي للشهر الرابع على التوالي عند مستوياته المسجلة في اكتوبر والبالغة 1900 مليون دينار في حين ارتفع اجمالي موجودات البنوك بنهاية يناير بنسبة 0.2 في المئة الى 51596.8 مليون دينار.

وذكرت ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع بنسبة 1.9 في المئة في يناير الماضي الى 7269.5 مليون دينار فيما انخفضت ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 2.1 في المئة في الشهر ذاته الى 2856.1 مليون دينار.

وبينت النشرة ان الودائع من غير المقيمين بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية ارتفعت بنسبة 1.1 في المئة الى 579.9 مليون دينار بينما ارتفعت الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 9.8 في المئة الى 2553.4 مليون دينار.

وذكرت ان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين ارتفعت بنسبة 0.2 في المئة عن مستواها المسجل في ديسمبر الماضي لتسجل 29012.1 مليون دينار في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام واحد عند 1 في المئة.

واشارت النشرة الى ان تمويل الواردات الكويتية ارتفع في يناير الماضي بنسبة 7.7 في المئة ليبلغ 595 مليون دينار في حين ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الامريكي في الشهر ذاته بنسبة 0.1 في المئة ليسجل 282.56 فلسا للدولار.

واوضحت ان اجمالي قيمة الموجودات في بنك الكويت المركزي انخفضت واحد في المئة في يناير الماضي لتبلغ 8539.6 مليون دينار كما انخفض صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك بنسبة 1.9 في المئة الى 8089.2 مليون دينار.

البنك المركزي الكويتي

«الجُمان» يقترح على مساهمي «وطني» طرح عدة أسئلة واستفسارات بمناسبة اقتراب موعد انعقاد العمومية

بمناسبة قرب انعقاد الجمعية العمومية لبنك الكويت الوطني «وطني» يوم الإثنين الموافق 14 مارس 2014، يقترح مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية على مساهمي البنك طرح أسئلة واستفسارات جادة على إدارته للحفاظ على حقوق المساهمين، ولتوضيح أمور مفصلية وحيوية تهمهم بشكل عام ، خاصة في ظل تراجع أرباحه مؤخرا والتغيير في إدارته العليا ، وشبهات تعارض المصالح وتصاعد القلق بشأن كفاية المخصصات ووضع الرهونات ، ناهيك عن تورطه في شبهة الإيداعات المليونية وفضيحتها المدوية والشهيرة ، وغيرها من المواضيع الجوهرية والخطيرة.

«وطني» و «زين»

وقال الجمان في تقريره الذي حصلت «مباشر» على نسخة منه – أن من الملفات المهمة والموثرة في وضع «وطني» علاقته بشركة الاتصالات المتنقلة «زين» ، ولن نتحدث عن القروض والتسهيلات التي قدمها لها في هذا المقام ، لأن ذلك الموضوع يستحق إفراد تقرير تفصيلي مستقل عن تقريرنا هذا ، ولكن ما نود الحديث عنه في هذا المقام هو القروض والتسهيلات المقدمة لعملاء البنك بضمان أسهم «زين»، حيث أعلن «وطني» رسمياً رهنه 40 في المئة من رأس مال «زين» وهو ما يعادل حالياً 1.729 مليون سهم بقيمة حالية تبلغ نحو 1.1 مليار دك «3.9 مليار دولار أمريكي» وفقاً لسعر السهم البالغ 0.620 دك كما في 3 مارس 2014، حيث صرّح إبراهيم شكري دبدوب الرئيس التنفيذي لمجموعة «وطني» بتاريخ 25 أبريل 2011 بأن «وطني» أكبر مساهم غير مباشر في «زين»، وأن دخل البنك يبلغ 40 في المئة من توزيعاتها «صحيفة القبس 25 أبريل 2011».

وعاد «وطني» ليصحح تصريح دبدوب بأن 40 في المئة من رأس مال «زين» مرهونا لدى البنك وليس مملوكا له، وأن ملكيته هي 10ملايين سهم «صحيفة الجريدة 27 أبريل 2014»، ولا شك بأن وضع «زين» مقلق للغاية من حيث التراجع المستمر للأرباح والمشاكل الكبيرة في عدة دول تعمل بها، بالإضافة إلى تكبدها لخسائر غير محققة بما يفوق 320 مليون دك «1.131 مليار دولار أمريكي» جرّاء حيازتها لأسهم الخزانة، وهي الفارق الناتج عن مقارنة متوسط شراء الأسهم بسعر 1.481 دك للسهم الواحد والسعر الحالي للسهم البالغ 0.620 دك بتاريخ 3 مارس 2014، وكذلك شبهة التربّح من جانب مجلس الإدارة من شراء تلك الأسهم، وهو ما كان محل تقريرنا الصادر بتاريخ 17 فبراير 2014.

من ناحية أخرى، فقد انخفضت قيمة أسهم «زين» المرهونة لدى «وطني» من 2.6 مليار دك «9.2 مليار دولار أمريكي» في عام 2010 إلى 1.1 مليار دك «3.9 مليارات دولار أمريكي»حاليا بتراجع يزيد عن 1.5 مليار دك «5.3 مليار دولار أمريكي» وبمعدل يبلغ نحو 60 في المئة.

وفي هذا المقام ، يبدر سؤال منطقي وفني أيضاً، هل من قواعد الحوكمة أن يكون تركّز الرهونات بهذا الحجم في شركة واحدة، وهي«زين»؟، وذلك مهما كان حجمها؟ وما هي قيمة المخصصات المكوّنة جرّاء ذلك الانخفاض الهائل في قيمة الرهونات ؟ وما هو اثرها على نتائج البنك حاضرا ومستقبلا؟

من هذا المنطق ، فإننا ندعو مساهمي البنك لطرح أسئلتهم واستفساراتهم بشأن هذا الملف الضخم والمقلق والمؤثر على وضع أكبر بنك في دولة الكويت، والذي كان في موقع الريادة و الحصافة والمهنية في تقييم المخاطر وتقديرها والتحسب لها.

فضيحة الإيداعات المليونية

ولا شك بأنه من المؤلم أن يتورّط « وطني » في موضوع فساد كبير ومخجل للغاية، وهو من أهم الفضائح في تاريخ الكويت الماضي والحاضر ، والذي لا يمكن نسيانه بكل تأكيد مستقبل ، حيث كان «وطني» أكبر بنك متورّط في هذا الموضوع وفقا للبيانات المنشورة من ناحية عدد العمليات المشبوهة أو كمية المبالغ محل تلك العمليات، وهو ما أثبتته القضايا القانونية التي تم تداولها في هذا الشأن، مما يعتبر نقطة سوداء وكبيرة لطخت سمعة البنك وسجله الحافل السابق ، كما ألحقت الضرر المعنوي بسمعته وبمساهميه أيضا ، خاصة أن شريحة منهم هم من المؤسسين للبنك منذ أكثر من 60 عاما وذوي السمعة الطيبة والسيرة الحميدة ، وقد اعترف «وطني» بالإيداعات المليونية المشبوهه بعد تفجّر فضيحتها بتاريخ 20 أغسطس 2010 من خلال صحيفة «القبس»، رغم أن تلك الإيداعات المشبوهة تمت وبشكل متكرر خلال فترة سابقة وطويلة للتاريخ المذكور، وقد تردد البنك بالإفصاح عن الإيداعات المليونية فور انكشاف الفضيحة وفي بداية الأمر، إلا أنه وجد نفسه مجبرا عن الإفصاح عنها – على طريقة أخف الضررين – نظرا لكون الفضيحة مثبتة رسميا في دفاتره ، كما تسربت صور كشوفات حسابات موثقة للمتورطين فيها والموسومة بالشعار الرسمي لبنك الكويت الوطني!

ولا شك بأنه يحق لمساهمي «وطني» التساؤل بقوة: لماذا تورّط البنك في هذه الفضيحة ؟ ومن المستفيد منها ؟ وهل تم إجراء تحقيق داخلي لتحديد الأشخاص المسئولين عنها داخل البنك ومحاسبتهم ؟ وهل تربّح أحد أو بعض كبار قيادات البنك أو غيرهم ماديا بشكل مباشر أو غير مباشر من خرق القواعد الصارمة والواضحة لبنك الكويت المركزي في شأن غسيل الأموال والإيداعات النقدية الكبيرة ؟

«أوابك» تأمل في أن تكون إستراتيجية الإعلام البترولي الخليجية نواة لعمل عربي مشترك

أعربت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «اوابك» عن أملها في ان تكون «استراتيجية الاعلام البترولي في دول مجلس التعاون الخليجي» نواة لعمل عربي مشترك على نطاق اوسع مشيرة الى ان ذلك سيساهم في تنسيق المواقف العربية.

واوضحت «اوابك» في افتتاحية نشرتها الشهرية أمس ان امانتها العامة وهي تتابع التطورات الحديثة في ميدان الاعلام البترولي تأمل بأن تكلل الجهود الرامية لتفعيل التنسيق بين اجهزة الاعلام البترولي العربية على صعيد الدول والمنظمات العربية المتخصصة بالتوفيق.

واشارت الى ان التطور السريع والمتلاحق لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال شكل واقعا جديدا واحدث تغيرات جوهرية على الساحة الدولية واصبحت المعلومات الرقمية المتدفقة التي تبثها وسائل الاعلام والاتصال بلا انقطاع تغمر كل القطاعات الاقتصادية والصناعية وتكاد ان تصوغ وترسم طرق المستقبل لكثير من المجتمعات.

واضافت ان تلك المعلومات الرقمية اصبحت في ظل العولمة من بين اهم محفزات التنمية ومطلبا لتحقيق الرقي الاقتصادي والتنمية المستدامة موضحة في هذا الصدد انه لم تقف صناعة النفط والغاز والطاقة بعيدة عن تطورات العولمة بل خاضت غمارها وتاثرت جميع حلقاتها وقطاعاتها بها.

واشارت الى ان من بين تلك القطاعات قطاع الإعلام البترولي الذي أصبح بفضل ذلك تاثيره واضحا حيث انتقلت عملية نشر البيانات والمعلومات البترولية من نطاقها المحدود على مستوى الدول والمنظمات والوكالات المتخصصة والصحافة الاقتصادية لتمتد نحو آفاق واسعة وباتت تشمل حتى غير المختصين في هذا المجال. ولفتت «اوابك» الى ان أخبار ومعلومات الطاقة وبياناتها لم تعد تصدر عن المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالموضوع فحسب بل أصبحت تنشر في بعض الأحيان من دون تدقيق ولا توثيق مبينة انه ونتيجة لذلك اختلطت عمومية المعلومات بالأخبار العامة لدى الجمهور المتلقي وغابت أو تكاد المعلومات الصحيحة المتحقق من صدقها وموضوعيتها وهو ما خلق تحديات واشكاليات جديدة للإعلام البترولي عالميا وعربيا.

وافادت بان النقل الحرفي لبعض أخبار الطاقة والبترول من مصادر غير رسمية وغير معروفة لدى الجهات المعنية قد يصب في خانة تحقيق أهداف وتثبيت مواقف من جهات معينة ترمي إلى الإخلال بإنجازات وتطلعات الدول المنتجة والمصدرة للبترول وربما بصناعة البترول إجمالا.

وذكرت ان مثل هذه القضايا تضع الاعلام البترولي العربي أمام تحديات جديدة وتدعوه لتبني خطاب اعلامي جديد يشجع مبادرات التعاون البترولي العربي من جهة ويعبر بموضوعية عن واقع وآفاق الصناعة البترولية العربية من جهة أخرى.

واوضحت «اوابك» انه انطلاقا من تجربتها العريقة وما تمتلكه من رصيد وتجربة ثريين على صعيد الاعلام البترولي العربي كانت حريصة منذ تاسيسها في عام 1968 على ان تكون احد خطوط الدفاع الرئيسية عن المصالح والقضايا البترولية لدولها الأعضاء.

واشارت الى انها تبنت طيلة العقود الماضية خطابا إعلاميا موضوعيا ومتزنا يعتمد على تقديم الحقائق الموضوعية المجردة عن الصناعة البترولية العربية مدعمة إياها بالبيانات والأرقام الموثوقة من مصادرها الرسمية المباشرة من الدول الأعضاء بالمنظمة ومن مصادر معلومات الطاقة الدولية الأخرى ويتم نشر المعلومات بعد تحليلها ومراجعتها من قبل الخبراء والمختصين بالأمانة العامة للمنظمة.

واضافت ان اهتمام الأمانة العامة للمنظمة بالجانب الاعلامي كان جليا وواضحا من خلال اصداراتها الشهرية والفصلية والسنوية المتخصصة في متابعة تطورات صناعة الطاقة عربيا وعالميا اضافة الى موقعها على الشبكة الالكترونية باللغتين العربية والانجليزية.

وافادت بانها أطلقت مؤخرا مشروع قاعدة بيانات صناعة النفط والطاقة على موقعها الإلكتروني الذي يهدف الى اتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من المتخصصين للاطلاع على المعلومات والبيانات المتوفرة لدى بنك معلومات الأمانة العامة والاستفادة منها.